الاستثمار السياحي في الجزائر: دراسة في الفرص وتشخيص للمعيقات

وليد معافة
طالب دكتوراه، مخبر الأمن في منطقة المتوسط جامعة باتنة 1
Walid1272@hotmail.com

ملخص:

عمدت مختلف دول العالم الى تطوير قطاع السياحة و الاستثمار فيه، وتعد الجزائر من بينها حيث بذلت جهود معتبرة لتطوير هذا القطاع من خلال قوانين وتشريعات وفتح السوق للاستثمار و المنافسة وعليه تحاول هذه الورقة البحثية ابراز اهم المعيقات التي تواجه الاستثمار السياحي في الجزائر وكذا الاجابة على الاشكالية التالية: فيما تتمثل اهم المعيقات التي تواجه الاستثمار السياحي في الجزائر في ضوء الفرص المتاحة؟ وللإجابة على هذه الاشكالية سيتم في البداية تحديد الاطار المفاهيمي للاستثمار السياحي، ثم تحليل النصوص القانونية المنظمة للاستثمار السياحي في الجزائر، و في الاخير سنشير لمعيقات الاستثمار السياحي في الجزائر.و في النهاية خلصت الورقة البحثية الى نتائج وهي ان الجزائر و بالرغم من الجهود المبذولة لتسهيل اجراءات الاستثمار السياحي الا انها لا تزال متأخرة في هذا المجال وتواجهها عقبات كضعف البنية التحتية و مشكل العقار والتعقيدات الادارية .

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، السياحة، الاستثمار السياحي، الجزائر

Abstract:

First of all Many countries of the world have worked on the development of tourism. Algeria is one of them. efforts have been made to develop this sector by laws and opening up the investment and competition market. this paper attempts to highlight the reality of tourism investment in Algeria and the most important obstacles ,in response to this problem, the conceptual framework of tourism investment, then the laws that organize the tourism investment in Algeria will be analyzed. Finally we will refer to the obstacles of tourism investment in Algeria ,at the end the paper concludes that Algeria ,despite its efforts to develop tourism investment ,is still lagging behind in this area, with obstacles such as poor infrastructure and administrative obstacles and

Keywords: investment, tourism, tourism investment, algeria.

مقدمة:

تعد السياحة صناعة دون مداخن، تحظى بأهمية كبيرة في أجندة السياسات العامة في كل الدول بغض النظر عن طبيعة مستواها الاقتصادي، ونتيجة لأهميتها متعدد الأبعاد سعت كل الدول سيما تلك التي تتمتع بمقومات جذب سياحية طبيعية تاريخية وحضارية إلى الاستثمار فيها، على اعتبار أن القطاع السياحي يلعب دورا كبيرا في توفير مناصب الشغل وجلب أكبر قدر من العملة الصعبة، ويساهم في دعم الاقتصاد الكلي و ميزانية الدولة إذا ما توافرت الضمانات القانونية و المناخ الملائم للاستثمار.

والجزائر كغيرها من الدول في منطقة المغرب العربي تتمتع بمقومات جذب سياحية طبيعية تاريخية وحضارية، اذ تتمتع الجزائر بمنتوج سياحي معتبر يتنوع بين الارث الطبيعي (جبال، سهول، صحراء) وتاريخي حضاري(تعاقب العديد من الحضارات) تجعل منها منطقة جذب سياحي بامتياز، لكنها تواجه منافسة شديدة في هذا المجال من طرف دول الجوار سيما دولتي تونس و المغرب، هذا الأخير الذي قطع أشواطا كبيرة في مجال الاستثمارات السياحية وحقق عائدات معتبرة سنويا نتيجة التوافد المعتبر للسائح الدولي وكذا مناخ الاستثمار الملائم، مما يحتم على صانعي القرار إلى إعادة النظر في إستراتيجية الاستثمار السياحي سيما ما تعلق بالنصوص القانونية و التنظيمية السارية المفعول، لإخراج القطاع من حالة الركود الى المنافسة، ومن هذا المنطلق يمكننا طرح الاشكالية التالية:

فيما تتمثل اهم المعيقات التي تواجه الاستثمار السياحي في الجزائر في ضوء الفرص المتاحة؟ ومن هذه الاشكالية يمكننا طرح التساؤلات التالية:

ما المقصود بالاستثمار السياحي؟ وفيما تتمثل اهم الخصائص التي يتسم بها وماهي انواعه؟

ماهي أهم المعيقات التي تواجه الاستثمار السياحي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة: من أجل الإجابة على هذه الإشكالية تم صياغة الفرضيات التالية:

ضعف البنية التحتية لقطاع السياحة يشكل عائقا أمام الاستثمارات السياحية.

مشكلة العقار تعد من التحديات التي تواجه الاستثمار السياحي في الجزائر.

التعقيدات الادارية و البطء في الاجراءات تشكل عائقا امام الاستثمار السياحي.

ولغرض الإحاطة الشاملة بالموضوع تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية تتمثل في :

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار السياحي.

المحور الثاني: الإطار القانوني للاستثمار السياحي.

المحور الثالث: معوقات الاستثمار السياحي.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار السياحي

يعد مفهوم الاستثمار السياحي واحدا من بين المفاهيم المعقدة و المركبة في العلوم الاجتماعية، حيث عرف تنوعا وتعددا خاصة فيما يتعلق بالبحث بقصد ضبط تعرف خاص به يكون جامعا وشاملا يعكس مختلف خصائص ومكونات هذا المفهوم.

ويعود سبب هذا التعدد الى الاختلافات في المرجعيات والخلفيات الايديولوجية والثقافية السياسية الاقتصادية والاجتماعية للدارسين والباحثين. وعليه يتم التطرق في هذا المحور لمفهوم الاستثمار السياحي بغية ضبطه والتحكم فيه.

1-تعريف الاستثمار السياحي:

يعتبر الاستثمار السياحي مفهوما مركبا من كلمتين "إستثمار"، "السياحة" وبناءا عليه وحسب ما تقتضيه منهجيات البحث الاكاديمي ينبغي اولا التفصيل في كل كلمة على حدى ومن ثم ضبط المصطلح الكلي.

1-1 تعريف الاستثمار:

عرف مفهوم الاستثمار تعددا في التعارف وسنحاول فيما يلي التعرض لبعض منها:

تعريف الاستثمار لغة:

استثمر: يستثمر، استثمارا، فهو مستثمر، و المفعول مستثمر، الجمع : استثمارات. معجم المعاني على الموقع الالكتروني:(http://www.almaany.com)

استثمر امواله: اي استغلها وجعلها تثمر .

يقال :"عليه ان يستثر جهوده "اي عليه ان يستغلها، او يوظفها .

"يرغب في استثمار امواله "اي الانتفاع بها في عمل ما، استغلالها .

تعريف الاستثمار اصطلاحا:

لقد ورد ت الكثير من التعاريف حول مصطلح الاستثمار نذكر من بينها:

الاستثمار هو توظيف رؤوس الأموال من أجل تحقيق العائد او الدخل أو الربح.(حردان1997،ص.13)

يعرف الاستثمار على انه ذلك الجزء المستقطع من الدخل المستخدم في عملية إنتاجية من أجل تكوين راس المال .(بعداش2007-2008،ص.30)

الاستثمار هو تخصيص راس المال للحصول على وسائل انتاجية جديدة او لتطوير الوسائل الموجودة من اجل زيادة الطاقة الانتاجية، كما يعني تكوين الراسمال العيني الجديد الذي يتمثل في زيادة الطاقة الانتاجية. (عبيد1998،ص.23)

الاستثمار هو تضحية بقيم مالية مؤكدة في سبيل الحصول على قيم اكبر غير مؤكدة في المستقبل. (حوري2007،ص06)

وقد عرف المشرع الجزائري الاستثمار على النحو التالي:

ورد مصطلح استثمار في القانون الجزائري في المادة الثانية (02) من الامر رقم 01-03 الصادر سنة 2001 والذي تعلق بتطوير الاستثمار حيث حدد المقصود به على النحو التالي (الجريدة الرسمية 2001،ص.05)

اقتناء اصول تدخل ضمن استحداث نشاطات جديدة، او توسيع قدرات الانتاج، او اعادة التاهيل والهيكلة المساهمة في راس مال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية او عينية.

استعادة النشاطات في اطار خوصصة جزئية او كلية.

وعليه يمكن تعريف الاستثمار اجرائيا على النحو التالي:

الاستثمار هو نشاط اقتصادي يقوم على ضرورة توفر رؤوس اموال، يتم توجيهها و تشغيلها في مشاريع اقتصادية و استثمارية بغية مضاعفتها، اي العمل على تحقيق عائد اكبر يتجاوز قيمة المبالغ المستثمرة.

✓ **أنواع الاستثمار:**

توجد العديد من المعايير التي يتم من خلالها تصنيف و تحديد نوع الاستثمار من بينها المعيار الجغرافي، معيار طبيعة الادوات، معيار ملكية الاستثمارات، معيار الجنسية، وسوف يتم التطرق الى بعض هذه الانواع على سبيل المثال لا الحصر كما يلي : (حوري2007،ص11)

- **معيار ملكية الاستثمارات:**

هذا النوع من الاستثمارات يصنف الاستثمار حسب مالكيه، بمعنى اذا كان هذا الاستثمار ملكا للدولة او للفرد او لمجموعة من الافراد، او موزع بين فرد واحد او مجموعة من الافراد و الدولة ممثلة بمؤسسة واحدة او عدة مؤسسات من جهة اخرى، وبناءا عليه يمكن التميز بين ثلاثة انواع من الاستثمارات تبعا لهذا المعيار وهي:

الاستثمار الخاص:

وهو ذلك الاستثمار الذي يقوم به شخص او مجموعة من الاشخاص تحت اي شكل من اشكال الشركات الخاصة.

الاستثمار العمومي:

وهو الذي تقوم به مؤسسة او مجموعة من المؤسسات ملكيتها للدولة تحت اي شكل قانوني من اشكال الشركات العمومية.

الاستثمار المختلط:

هذا النوع تكون فيه ملكية الاستثمار مقسمة بين طرف خاص و طرف عمومي، حيث يقوم به فرد او مجموعة من الافراد، مؤسسة خاصة او مجموعة من المؤسسات الخاصة من جهة ومؤسسة او مجموعة من المؤسسات العمومية من جهة ثانية تحت شكل قانوني من اشكال الشركات المختلطة

- **معيار الجنسية:**

تبعا لهذا المعيار تم تصنيف الاستثمار الى:

الاستثمارات الداخلية (الوطنية):

و هي الاستثمارات التي لا تتنقل فيها قيم مادية او معنوية عبر الحدود فالمستثمر وطني و راس المال وطني والمشروع الاستثماري وطني ويتم داخل الوطن.

الاستثمارات الاجنبية:

هي كل استخدام يجري من الخارج لموارد مالية يملكها بلد من البلدان، او الاستثمارات التي يقوم بها الافراد او الشركات و الهيئات التي تتمتع لا جنسية الاجنبية.

✓ **أهداف الاستثمار:(بوعكريف2011-2012،ص10)**

تسعى المشاريع الاستثمارية لتحقيق مجموعة من الاهداف، إذ توجد اهداف خاصة بالمشاريع الخاصة واخرى خاصة بالمشاريع العامة.

- **اهداف المشاريع الاستثمارية الخاصة:**

تحقيق اقصى قدر ممكن من الربح.

زيادة الإيرادات وتحقيق الاهداف الخاصة للمسيرين اللذين ترتبط مصالحهم برقم اعمال.

حماية النشاط الرئيسي للمشروع من خطر توقف النشاط.

- **اهداف المشاريع الاستثمارية العامة:**

تحقيق الصالح العام.

السعي لتحقيق الاهداف الاستراتيجية الاقتصادية المالية و الاجتماعية، حيث ان الربح ليس الهدف الاسمى للمشاريع الاستثمارية ذات الطابع العمومي، اذ ان الربح يشكل هامش بسيط من اهداف هذا النوع من الاستثمارات وبمعنى ادق ان المشاريع الاستثمارية الخاصة هدفها الربحية التجارية في حين ان المشاريع الاستثمارية تهدف للربحية الاجتماعية.

1-2 تعريف السياحة:

لغة: السياحة تعني الضرب في الارض ومنها يسيح الماء وسيحان الماء يعني جريانه.(حميداتو2014-2015،ص06)

السياحة تعني التجوال وعبارة "ساح في الارض" تعني ذهب وسار على وجه الارض، و في اللغة الانجليزية لفظ TOUR يعني ان يجول ويدور، أما TOURISM فمعناها الانتقال والدوران. (فيصل موسى2013،ص192)

اصطلاحا: هناك العديد من التعريفات التي تناولت مفهوم السياحة، منها على سبيل المثال لا الحصر:

"السياحة هي مجموعة من الانشطة و الخدمات و الصناعات التي تتكون منها خبرة السفر، و النقل والمواصلات ومؤسسات الطعام و الشراب و المحلات ووسائل التسلية وتيسيرات الانشطة، وخدمات الضيافة الاخرى المتاحة للافراد او للمجموعات التي تسافر بعيدا عن موطنها"(الجلاد1988،ص.18)

وعرف جوبير فولير السياحة بأنها : ظاهرة تنبثق من الحاجة المتزايدة الى الراحة وتغيير الهواء، والى مولد الاحساس بجمال الطبيعة ونمو هذا الاحساس، و الشعور بالبهجة و المتعة، وخاصة بين الشعوب واوساط مختلفة بين الجماعات الانسانية، وهي الاتصالات التي كانت ثمرة اتساع نطاق التجارة والصناعة وثمرة وسائل النقل.(حسنين2003،ص.07)

كما عرفتها المنظمة العالمية للسياحة بأنها: انتقال الافراد من مكان الى اخر لأهداف متنوعة، ولفترة زمنية تزيد عن أربعة وعشرون ساعة، وتقل عن سنة، مع توفير الخدمات المتعلقة بهذا النشاط. (بوعكريف2011-2012،ص.12)

وبناءا على ما تقدم من تعاريف يمكن الوصول الى تعريف إجرائي لمفهوم السياحة على النحو الأتي:

السياحة هي العملية التي يتم من خلالها انتقال الاشخاص من منطقة الى اخرى بغية تحقيق أهداف متنوعة اقتصادية وسوسيو ثقافية...، وتخضع عملية انتقال الاشخاص لمجموعة من الضوابط تحددها قوانين الدولة.

وجدير بالذكر أن السياحة تحوي ثلاثة عناصر أساسية حسب" ماتيسون و وال" هي:

عنصر ديناميكي (حركي) يتضمن السفر الى منطقة او مناطق معينة.

عنصر ستاتيكي (ساكن) يتضمن البقاء في المنطقة المضيفة.

عنصر سببي (تبعي) ناتج عن العنصرين السابقين و الذي يهتم بالتأثير المباشر او غير المباشر الذي يحدثه السائح في الانظمة الاقتصادية الطبيعية و الاجتماعية .

✓ **أنواع السياحة :**

توجد العديد من المعايير التي من خلالها يتم تصنيف السياحة، منها (حميداتو2014-2015،ص.19- 20)

أ- حسب المعيار الجغرافي :ويتضمن هذا المعيار الانواع التالية :

- السياحة المحلية : وتشمل الاشخاص المقيمين في البلد المعني و المسافرين داخل هذا البلد فقط.
- السياحة الوافدة : وتشمل الاشخاص غير المقيمين و المسافرين في البلد المعني.
- السياحة الخارجية (الدولية): و تشمل السكان المسافرين الى بلد أخر.

- السياحة الداخلية: وتشمل السياحة المحلية و السياحة الوافدة.
- السياحة الوطنية: و تشمل السياحة المحلية و السياحة الخارجية.
- السياحة الدولية: وتشمل السياحة الوافدة و السياحة الخارجية.

ب- حسب معيار عدد الاشخاص المسافرين:

ويندرج تحت هذا المعيار الانواع التالية :(العاني2007،ص.19)

- السياحة الفردية: هي سياحة غير منظمة، يقوم بها فرد او مجموعة من الافراد تتراوح مدة اقامتهم حسب قدراتهم المادية ووقت فراغهم وتمتعهم بالمكان.
- السياحة الجماعية: هي سياحة منظمة من طرف الشركات السياحية حيث تجمع الافراد في شكل مجموعات وافواج بتحديد برنامج خاص وسعر لهذه الرحلة.

ج- حسب معيار وسيلة النقل:

ويتضمن الاصناف التالية:

- السياحة البرية: هي التي تتم عن طريق السيارات الخاصة، الحافلات العامة والخاصة والسكك الحديدية.
- السياحة البحرية او النهرية: تتم عن طريق البواخر و السفن.
- السياحة الجوية: تتم عن طريق الطائرات المختلفة.

❖ وبناءا على ما سبق يمكن تعريف الاستثمار السياحي بأنه: ذلك النشاط الاقتصادي المخطط والهادف لتفعيل الموارد التي تزخر بها كل منطقة، من أجل تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الثقافية والبيئية للمجتمع ومن ثم تحقيق الانفتاح والتواصل بين مختلف الشعوب و المجتمعات.

2- خصائص الاستثمار السياحي:(العربي2012،ص.12)

يتميز الاستثمار السياحي بمجموعة من المميزات نذكرها فيم يلي:

- استقطاب اليد العاملة العادية و المتخصصة، مما يساهم في امتصاص البطالة وتوفير مناصب الشغل.
- كلما كان الجانب التشريعي الخاص بالاستثمار في المجال السياحي يتصف بالمرونة كلما ادى ذلك الى تنشيط المشاريع الاستثمارية والتقليل من العراقيل التي تقف عائقا امام العمليات الاستثمارية.

- يتميز النشاط السياحي بالطابع الموسمي، وهو السبب الذي يدفع ببعض أصحاب رؤوس الاموال خاصة متوسطة بالاحجام عن الاستثمار في هذا المجال على عكس الدولة واصحاب رؤوس الاموال الضخمة اللذين يستطيعون التحمل ومواجهة بعض المخاطر.

3- محددات نمو الاستثمار السياحي:

تتنوع المحددات المتحكمة في نمو الاستثمارات السياحية بين محددات رئيسية واخرى ثانوية، بالنسبة للأولى يتم الحديث عن ما يلي:

- مستوى وتوزيع الدخل.
- درجة التحضر ومستوى التعلم.
- البناء الاجتماعي و العطل.

اما بالنسبة للمحددات الثانوية المتعلقة بالدولة هي :

- الموقع الجغرافي: وهو من اهم العناصر التي تحقق التدفق السياحي، سيما قربه من الاسواق الامر الذي يوفر الوقت ويقلل من التكاليف فضلا عن تنوع وسائل النقل و المواصلات.
- التخطيط و التنظيم السياحي الرشيد: من اجل نجاح الاستثمارات السياحية لابد من تنظيم محكم وفعال من جهة، وتخطيط مدروس عبر حصر وتعبئة الموارد والطاقات السياحية في المجتمع من جهة اخرى.
- التسويق السياحي: هذا الاخير يعد من العوامل المهمة جدا لنجاح الاستثمار السياحي، اذا بفضله يتمكن الزبون من معرفة العرض السياحي لبلد ما من خلال توظيف الدعاية، الاعلان و الاشهار.(بوالمح بوسعيدي2014،ص05)
- تقديم الحوافز للمشاريع السياحية: ويتعلق هذا المحدد بتهيئة المناخ المناسب للاستثمار وذلك من خلال :
- تقديم مساعدات مالية ومنح قروض طويلة الاجل للمستثمرين من اجل تشجيعهم على الاستثمار في القطاع السياحي.
- تقديم مساعدات فنية من خلال القيام بدراسات شاملة للتأكد من الجدوى الاقتصادية للمشاريع السياحية والفندقية، وايضا تكوين العاملين لضمان تنفيذ المشاريع بكفاءة وفعالية.
- توفير المناخ الملائم للمستثمر الاجنبي.

المحور الثاني : الاطار القانوني للاستثمار السياحي في الجزائر

الجزائر كغيرها من الدول في ظلت التحولات الجديدة اتبعت سياسة اقتصادية تتمثل في فتح المجال للاستثمار الخاص الوطني و الاجنبي في القطاع السياحي حيث قامت بإصدار العديد من القوانين من اجل تشجيع الاستثمار وذلك منذ الاستقلال ، واهم هاته القوانين ما يلي :

- قانون رقم 63-277: صدر هذا القانون بتاريخ 1963/07/26، حيث منح حرية الاستثمار للمستثمرين الاجانب سوءا كانوا أشخاصا طبيعيين او معنويين، وكذا حرية التنقل و الاقامة واعطائهم نفس الامتيازات الممنوحة للجزائريين بالإضافة الى ضمانات نزع الملكية، وقسم هذا القانون المؤسسات الى مؤسسات معتمدة ويكون لديها قرار من الوزارة المكلفة بالاستثمارات في ذلك الوقت و المؤسسات المنشاة عن طريق اتفاقية.(بن حمودة،بن قانة2007،ص64)

- قانون رقم 66-284: صدر هذا القانون بتاريخ 1966/09/15 المتضمن قانون الاستثمارات للقطاع الوطني و الاجنبي الطي اعطى الاولوية للاستثمار من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية بهدف زيادة تدفق العملة الصعبة، نقل التكنولوجيا و توفير مناصب الشغل .(بن حمودة، بن قانة2007،ص64)

- قانون رقم 82-11: صدر بتاريخ 1982/08/21 حيث منح العديد من الامتيازات في مجال الاستثمار الخاص الوطني خاصة فيما يخص شراء الاراضي في المناطق المهيئة وكذا التموين، بالإضافة الى اعطاء قروض طويلة ومتوسطة المدى شرط الا تتجاوز هذه القروض ما نسبته 30% من مبلغ الاستثمار بالإضافة الى العديد من الاعفاءات الجبائية. (زلاسي مرزوقي2013،ص06)

- قانون رقم 90-10 صدر بتاريخ 1990/04/14 بالرغم من انه ليس بقانون استثمار وانما كمتعلق بالنقد و القرض، فان المشرع الجزائري رخص للمقيمين ويغر المقيمين الحرية المطلقة للقيام بالشراكة او الاستثمار المباشر وتحويل الاموال بين الجزائر لتمويل المشاريع الاقتصادية .(بن حمودة بن قانة2007،ص65)

- المرسوم التشريعي رقم 93-12 نص هذا المرسوم على انشاء وكالة لترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها في شكل شباك وحيد يضم الادارات و المؤسسات المعنية بالاستثمار، واذا كان هذا المرسوم لا يتضمن تغيرات جوهرية في النظام القانوني للاستثمار الخاص، فانه يحاول توحيد النظام القانوني ليشمل الاستثمارات الاجنبية و في نفس الوقت الاخذ بعين الاعتبار التحولات التي عرفها البلد بعد الاصلاحات التي تم الشروع فيها نهاية الثمانينيات .(عزرين2013،ص39)

- الامر 01-03 الصادر بتاريخ 2001/08/20 هذا القانون موجه للاستثمارات الوطنية و الاجنبية سواء في انتاج سلع وخدمات، ويكرس المبادئ الاساسية الواردة في المرسوم التشريعي رقم 93-12، اما الامتيازات و الضمانات الواردة فيه فهي خاضعة لنظامين نظام عام ونظام استثنائي. (عزرين2013،ص40)

- الامر رقم 06- 08 يهدف هذا الامر الى تعديل واتمام بعض احكام الامر رقم 01- 03 المؤرخ في 20 اوت والمتعلق بتطوير الاستثمار، وخاصة بالنسبة للاستثمارات التي تتمثل اهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني حيث حدد مدة 72 سلعة لتسليم مقرر الانجاز وقلص مدة تسليم مقرر الاستغلال من 30 يوم الى 10 ايام وهذا وفق المادة رقم 07 منه.(الجريدة الرسمية2006،ص17)

الجدول رقم 01 الامتيازات الممنوحة ضمن قانون الاستثمار لسنة 1993

امتيازات النظام	النظام العام	المناطق الخاصة	الطوق الثاني للجنوب	الجنوب الكبير
المساعدات على الانجاز	03 سنوات	03 سنوات	03 سنوات	03 سنوات
حقوق التسجيل	اعفاء	اعفاء	اعفاء	اعفاء
حققو التسجيل بعقود تاسيس شركات ورفع رؤوس اموالها	%0.5	%0.5	%0.5	%0.5
الرسم العقاري	اعفاء من 2 الى 5 سنوات	اعفاء من 5 الى 10 سنوات	اعفاء 7 سنوات على الاقل	اعفاء 10 سنوات
TVA	اعفاء	اعفاء	اعفاء	اعفاء
الحقوق الجمركية	%3	%3	%3	%3
أشغال المنشات القاعدية	لاشيء	تكفل كلي او جزئي	%50	تكفل كلي او جزئي
التنازل عن الاراضي العمومية	اتاوة التاجير بقيمة حقيقية	امتيتزات يمكن ان تصل الى الديتار الرمزي	تخفيض 50%	امتيازات يمكن ان تصل الى الدينار الرمزي
التخصيص على نسبة الفوائد	لا شيء	لا شيء	لا شيء	لا شيء

المصدر: مجلة الاستثمار و الشراكة في السياحة، وزارة السياحة و الصناعة التقليدية، 1994، ص 15.

المحور الثالث: معيقات الاستثمار السياحي في الجزائر

بالرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر بهدف عصرنة وتطوير قطاع السياحة وتشجيع الاستثمار فيه، سيما ما تعلق بتوفير المناخ الملائم للاستثمار من خلال الترسانة الهائلة من القوانين بغية جلب الاستثمارات الاجنبية في المجال السياحي، ولكن في واقع الامر هناك عدة عراقيل قد يواجهها المستثمر سواء كان محليا او اجنبيا قبل الانطلاق في مشروعه الاستثماري.

1- العوائق الادارية للاستثمار السياحي:

- كثرة الاجراءات الادارية وانتشار البيروقراطية : رغم التسهيلات التي تقدمها الجزائر للمستثمر السياحي الا ان الواقع يكشف ان الاجراءات التي تنص عليها القوانين الجزائرية يضطر المستثمر من خلالها الى اداء العديد من المراحل قبل الوصول الى انشاء مؤسسته، مع العلم ان المستثمر في كل من المغرب وتونس يمر بمراحل محدودة.
- وفي اطار تمتع كل من الجزائر و المغرب و تونس بمزايا تنافسية سياحية متشابهة نظرا للتقارب الجغرافي بين الدول الثلاث، يكون لمدى توافر التسهيلات الادارية دور فعال وحاسم في قرار المستثمر و هو الامر الذي يجب على صانعي القرار ادراكه ومحاولة الاستثمار فيه، وجدير بالذكر ان رجال الاعمال الاجانب سيما المستثمرين الاروبيين فسروا سبب ترددهم للاستثمار السياحي في الجزائر الى جانب عامل عدم الاستقرار الامني بمحدودية توفر المعطيات و المعلومات وكثرة الاجراءات و التعقيدات .(منصوري،ص ص 139-140)
- الغموض الذي يكتنف بعض النصوص القانونية.
- التداخل في المهام و الصلاحيات و الاختصاصات، وعدم القدرة على تحديد المسؤوليات بدقة.
- صعوبة توفير أدنى الخدمات التي يحتاجها المستثمر كالماء، الكهرباء، الغاز، خطوط الهاتف والانترنيت،...
- الفساد الاداري وطول الاجراءات الجمركية، وعدم قدرة الجهاز المالي و الضريبي على التكيف مع التغيرات التي يعرفها الاقتصاد الدولي.

2- العوائق السياسية للاستثمار السياحي:

يعد عامل الاستقرار السياسي من العوامل التي تلعب دورا كبيرا في جلب الاستثمارات سيما الاستثمارات السياحية، فطبيعة النظام السياسي ودرجة الوعي السياسي و مستوى الثقافة السياسية والديناميات السياسية في المجتمع لها تاثير كبير في انعاش هذا النوع من الاستثمارات، وفي دراسة عن عناصر المناخ الاستثماري واوزانها الترجيحية أظهر "R.S BASI" ان الاستقرار السياسي يؤثر على اتخاذ القرار الاستثماري بنسبة 63% وقد قامت المؤسسة العربية لضمان الاستمرار بتصنيف كل من العناصر المحفزة و المعيقة للاستثمار طبقا لبحث قامت به عينة من المستثمرين في الدول العربية الى مجموعات من حيث ترتيب اهميتها في اتخاذ قرار الاستثمار، وقد تضمنت المجموعة الاولى للعناصر المحفزة للاستثمار تمتع الدولة المضيفة بالاستقرار السياسي و الامني و الاقتصادي كعناصر اولية محفزة للاستثمار السياحي.(مولاي2010،ص77)

3- العوائق الاقتصادية للاستثمار السياحي:

- قلة البنى التحتية المادية و الاجتماعية: تفتقد الجزائر للبنى التحتية و الفوقية على حد سواء، حيث لا تملك الجزائر شبكة نقل بالسكك الحديدية على مختلف مناطق البلد على سبيل المثال كما هو الحال بالنسبة لدولة المغرب وهو ما يشكل عائقا امام جلب الاستثمارات السياحية على اعتبار ان الخدمات المرتبطة بالطرقات والموانىء و المطارات التي تعد شريان الاقتصاد السياحي سيما في الجنوب.(صديقي 2005،ص127)

- قلة اليد العاملة المؤهلة و الفنية المتخصصة للممارسة النشاط السياحي، اذ لا يكفي انشاء المشروع السياحي وبناء الفنادق وضخ رؤوس الاموال دون الاستثمار في الموارد البشرية وايجاد الكوادر المؤهلة القادرة على ادارة وتسيير هاته المشاريع.
- عدم الاستقرار الاقتصادي: اي ان المستثمر السياحي يسعى من خلال توظيفه لرؤوس امواله الى تحقيق عوائد معتبرة، وهذا لا يتم الا اذا كان اقتصاد تلك الدولة غير معرض للازمات المالية و الاقتصادية سيما التضخم وانخفاض قيمة العملة الوطنية .

4- العوائق الثقافية للاستثمار السياحي:

- قصور في الوعي وعدم كفاءة اصحاب المشاريع الاستثمارية في المجال السياحي.(عراب2011،ص ص 157-158)
- الاهمال الذي يمس الصناعات التقليدية و الحرف التي تعتبر من العناصر المهمة التي تجذب السائح الاجنبي.
- قلة استخدام عناصر البيئة كعناصر ثقافية مادية سيما في مناطق السياحة الصحراوية.
- ضعف دور تكنولوجيات الاعلام و الاتصال في التسويق للمنتوج السياحي وكل ما له علاقة بتوفير الكتب وخدامات عبر الانترنيت وغيرها.
- ضعف الثقافة السياحية لدى الفرد الجزائري في تعامله مع السائح الاجنبي، اذ يجب التعامل مع السائح الاجنبي على انه ضيف كريم يختلف عنه في العادات و التقاليد.
- وجدير بالذكر هناك معيقات اجتماعية الى الجانب المعيقات الثقافية يمكن الاشارة اليها على سبيل المثال لا الحصر في ان مشكل العمالة و التشغيل له تاثير على الاستثمار من جهة ارتفاع المعدل السنوي للنمو الديمغرافي، مقابل نمو سنوي اقل من معدل التوظيف من جهة اخرى، و قد ادى الاختلال في التوازن الاجتماعي الى تفاقم البطالة.
- و الواقع ان هذه الزيادة في مشكلة البطالة تفسر انخفاض النشاط التنموي، لان التشغيل معناه الاستثمار و ان هذه الظاهرة تعبر عن اختلال توتزني بين تطور الاستثمار من جهة وتطور السكان من جهة(بابا2003،ص251).

خاتمة

من خلال ما سبق تعتبر الجهود التي بذلتها الجزائر و التي لا تزال تبذل من اهم معالم التنمية الاقتصادية خاصة وان الجزائر تمتلك مقومات جذب سياحية بامتياز تجعل منها منطقة جذب سياحي في منطقة البحر الابيض المتوسط وشمال افريقيا تعمل على تطوير هذا القطاع الحيوي و الهام في السوق السياحية الدولية. الا انه و بالرغم من الجهود المبذولة سيما ما تلعق بالنصوص القانونية و التشريعية و التي تبين حجم الاهتمام الحكومي، الا ان الجزائر لا تزال تعرف تأخرا كبيرا في هذا القطاع مقارنة بدول الجوار كالمغرب مثلا بسبب المعيقات التي تواجهها الصناعة السياحية في الجزائر وقد توصلنا في هذه الدراسة الى النتائج التالية:

ان واقع الاستثمارات السياحية في الجزائر في ضوء الفرص المتاحة يعد ضئيلا جدا وغير كاف بفعل المعيقات التي يعرفها مناخ الاعمال في الجزائر سواء كانت معيقات ادارية، سياسية، اقتصادية وثقافية وحتى معيقات مادية تقنية كضعف البنية التحتية ، اضافة الى مشكلة الوعاء العقاري وكذا التعقيدات و البطء في الاجراءات التي تواجه المستثمر سواء اكان مستثمر محلي او اجنبي على الرغم من ان النصوص القانونية تنص صراحة على ضرورة تقديم تسهيلات لأصحاب المشاريع الاستثمارية.

وعليه يجب على الدولة تخصيص المزيد من الاغلفة المالية لتطوير القطاع سيما ما تلعق بالبنية التحتية وايجاد حل لمشكلة العقار السياحي ومشكلة البيروقراطية، وتفعيل العمل بالنصوص القانونية المنظمة للاستثمار على اعتبار ان النصوص القانونية موجودة ولكن تطبيقاتها على ارض الواقع نسبية.

قائمة المراجع:

أولا : الكتب

1- الجلاد أ.(1988)." التخطيط السياحي و البيئي بين النظرية و التطبيق".مصر:عالم الكتاب.
2- حسنين ج ح(2003)"اقتصاديات السياحة".مصر:منشورات جامعة الإسكندرية.
3- حردان ط (1997)"مبادئ الاستثمار".الأردن: دار المستقبل للنشر و التوزيع.
4- العاني ر م (2007)."الاستثمار و للتسويق السياحي" الأردن : دار كنوز للمعرفة و النشر و التوزيع".
5- عبيد س ت (1995)"الاستثمار في الأوراق المالية".القاهرة : مكتبة عين شمس.

ثانيا :المجلات العلمية:

6- بن حمودة، بن قانة إ (2007)." أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي"، الباحث 05.
7- لزين.م(2004)،"واقع وأفاق سياسة الاستثمار في الجزائر"، اقتصاديات شمال افريقيا02.
8- مولاي ل (2009)، " القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية دراسة حالة الجزائر"، الباحث 07.
9- موسى ف ن (2013)،" اثر الاستثمار السياحي على التواصل الحضاري للمجتمع"، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية 36.

ثالثا : الوثائق الرسمية:

10- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 47 الصادرة بتاريخ 2001/08/22.
11- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 47، الصادرة بتاريخ 2006/08/20.

رابعا: الرسائل العلمية:

12- بابا،ع،سياسات الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة،أطروحة دكتوراه2002-2003، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.
13- بوعكريف،ز،التسويق السياحي ودوره في تفعيل قطاع السياحة – دراسة حالة الجزائر – رسالة ماجيستير، جامعة قسنطينة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم النسيير2011-2012.
14- بعداش،ع، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005،أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير 2007- 2008.
15- ولد محمود جدو، ي، الاستثمار في البلدان النامية المعوقات وسبل التطوير، دراسة حالة موريتانيا،رسالة ماجيستير، جامعة قسنطينة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير2011.

16- حوري، ز، تقييم المشروعات في الدول النامية باستخدام طريقة الآثار،أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،2007.
17- صديقي، س، دور البنوك في تمويل المشاريع السياحة دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة جيجل،رسالة ماجيستير، جامعة منتوري قسنطينة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،2005.
18- عزرين، ع، النظام القانوني للاستثمارات الأجنبية في الجزائر واقع وأفاق ،رسالة ماجيستير ، جامعة خميس مليانة، كلية الحقوق و العلوم السياسية،2013.
19- عراب، ع ،استراتيجيات تسويق الخدمات السياحية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني، اطروحة دكتوراه ،جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر.
20- نصر ، ح، النشاط السياحي في الجزائر واثره على النوم الاقتصادي ، رسالة ماجيستير، جامعة الوادي ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسييير ،2014.2015.
21- تريكي، ع، واقع الاستثمار السياحي دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس رسالة ماجيستير ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،2012.

خامسا : مواقع الانترنيت :

22- شبكة الانترنيت على الموقع الالكتروني الأتي: تاريخ التصفح:15 أفريل 2018 الساعة 20.00
http :// www.almaany.com